الأمم المتحدة

A/71/588

الجمعية العامة

Distr.: General
1 November 2016
Arabic
Original: Russian

الدورة الحادية والسبعون

البند ٣٩ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

يشرفني أن أحيل طيه نداء موجها من مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وبرلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات البرلمانية الدولية بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا (انظر المرفق).

أكون ممتنا لو جرى تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٩ من جدول الأعمال المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

(توقيع) ف. **تشوركين**

111116 091116 16-19076 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ الموجهة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

نداء موجه من مجلس الدوما إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وبرلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات البرلمانية الدولية بشأن ضرورة إنهاء الحصار التجاري والاقتصادي والمالي المفروض على جمهورية كوبا

في سياق نظر الجمعية العامة المزمع القيام به في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في مشروع القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، يعيد مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي تأكيد موقفه الوارد في سلسلة من البيانات والنداءات بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا.

إن هذا الموقف المبدئي الثابت لنواب مجلس الدوما في ما يتعلق بالسياسة المشوبة بالعيوب والممارسة الجنائية المتمثلتين في فرض جزاءات أحادية الجانب وأنواع مختلفة من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي تتجاوز مجلس الأمن وتشكل شكلا مقنَّعا من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، ينطبق تماما على تأييدهم للمطالب المشروعة لجمهورية كوبا بالرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه واشنطن، لا قولا بل فعلا.

إن السياسة التي دأبت الولايات المتحدة الأمريكية على انتهاجها إزاء جمهورية كوبا منذ عقود طويلة تتنافى مع مبادئ وقواعد القانون الدولي المقبولة عالميا، ولا سيما مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، ومبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكذلك مع مبدأ حرية التجارة الدولية والملاحة التجارية الدولية. لقد ألحقت الإجراءات التي اتخذتها سلطات الولايات المتحدة في حق الدولة الكوبية ضرراً كبيراً على مستوى معيشة الشعب الكوبي ورفاهه، كما أنها تعوق بشكل خطير التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية كوبا.

إن نواب مجلس الدوما يلاحظون بأسف أن تخفيف واشنطن جوانب معينة من نظام الحصار المفروض على جمهورية كوبا، وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية قبل ١٨ شهرا، والافتتاح المشترك للبعثات الدبلوماسية في مدينتي هافانا وواشنطن، وبدء التعاون الكوبي – الأمريكي في مكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالأشخاص، وضمان سلامة الطيران المدني وغيرها من المسائل ذات الاهتمام المشترك، لم تؤد عمليا إلى إزالة معظم القيود والجزاءات المفروضة في ظل

الحصار الذي تضربه الولايات المتحدة. ولا تزال القيود تشمل على سبيل المثال قطاعين حيويين من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية هما: الأغذية والمستحضرات الصيدلانية. إن الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع نطاق الجزاءات لتشمل بلدانا ثالثة تتعاون مع جمهورية كوبا وكياناتها الاقتصادية، ولا سيما في المجال المالي؛ وحظر الصلات المصرفية المباشرة بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية؛ وفتح الباب أمام الاستثمارات الأمريكية في قطاع واحد فقط من الاقتصاد الكوبي، هو قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، وهو أمر في غاية الأهمية من حيث شن حرب في مجال المعلومات، هي أيضا شكل من أشكال الضغط المدفوع بدوافع سياسية.

إن نواب مجلس الدوما يدينون سياسة قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في إبقائهم طوال أكثر من ٥٠ سنة، بما يتعارض مع مصالح الشعبين الكوبي والأمريكي، وضاربين عرض الحائط بموقف جميع الدول تقريبا الأعضاء في الأمم المتحدة، على نظام الجزاءات الأحادية الجانب الأطول أمداً في التاريخ لتحقيق أهداف سياسية محضة تخدم مصالحها الذاتية.

إن مجلس الدوما يعرب عن دعمه للشعب الكوبي الذي ما برح، منذ سنوات عدة، يعاني من الحرمان والقيود ذات الطابع الإنساني، ويدافع عن حريته وسيادته. ويقترح المجلسُ أن تحث الجمعيةُ العامة للأمم المتحدة وبرلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات البرلمانية الدولية الولايات المتحدة الأمريكية على إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا.

(توقيع) ف. ف. **فولودين**
رئيس مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي
موسكو، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦